تمهيد:

ذهب بعض فقهاء القانون الى انه "لا يمكن عزل القانون عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، ومن ثم فإن كل ما يتضمنه من نصوص يضعها المشرع، لا يمكن ان تأتي منفصلة عن هذه الظروف، بل على العكس يجب أن تتماشى مع الاوضاع الجديدة المتطورة"، فالقانون اداة تنظيمية تستخدمها الدولة للتوجيه الاقتصادي بكل صوره، لهذا تعددت القوانين والتشريعات الاقتصادية في سائر فروع القانون العام والخاص.

فالطالب في العلوم القانونية يدرس الاقتصاد السياسي ليتعرف على الافكار والمبادئ الاقتصادية، ليكون على صلة بالظاهرة الاقتصادية، التي لا تنفصل عن القانون، انطلاقا من أن تطور الفكر القانوني يقتضي ربط القانون بالعلوم القريبة منه باعتباره علم لا يخرج من دائرة العلوم الاجتماعية بشكل عام.

لهذا بدأ يحظى الاقتصاد السياسي بالاهتمام في الدراسات الجامعية، ويُدَرس في تخصصات الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية وعلم الاجتماع وغيرها.. نظرا لارتباطه بالظاهرة الاقتصادية والنشاط الاقتصادي، الذي يهتم بالاساس بتلبية الحاجيات ويبحث في الموارد الاقتصادية ويقوم بتحليل الحالات المرتبطة بها.

وللتعمق أكثر، سنعمل على الاحاطة بالجوانب المرتبطة بالاقتصاد السياسي، بحيث سنبدأ أولا بالتطرق للإطار المفاهيمي لعلم الاقتصاد السياسي وعلاقة هذا الاخير بالعلوم الاجتماعية، ثم في محور ثاني لتطور الفكر الاقتصادي، ونختم دراستنا بالتطرق لأهم الانظمة الاقتصادية، وعلى هذا سيتم تقديم المحاضرات وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي

المحور الثاني: تطور الفكر الاقتصادي

المحور الثالث: الانظمة الاقتصادية

1 الاطار المفاهيمي للاقتصاد السياسي

رغم أن التعريف ضروري لأي علم، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي يعتبر أكثر صعوبة عن سواه من العلوم، لأن ذلك راجع إلى اختلاف الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ويعـود اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي، الى السببين التاليين:

. اختلاف مناهج الاقتصاديين من جهــة، واختلافهم حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية.

. ان علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة، فهو من العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها، فهو من العلوم الحديثة التي لا توسع آفاقها وتحدد معالمها.

ورغم ذلك قد جرى فيه البحث قبل ذلك بكثير، إذ أن الفيلسوف الاغريقي (أرسطو) الذي كانت له إسهامات في الاقتصاد، رغم انها كانت تعني (علم مبادئ تدبير المنزل) أو (علم قوانين الاقتصاد المنزلي) فالاصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في الكلمات الاغريقية مثل:. nomos ; politikos

وفي عام 1615 استخدم الكاتب الفرنسي (أنطوان ديموكريستيان) لفظ الاقتصاد السياسي لأول مرة في كتابه (بحث في الاقتصاد السياسي)، رغم أنه في الحقيقة بمؤلفه هذا كان يقصد البحث في الاجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، وكيفية إدارة الأموال العامة، لذاك يذهب كثير من الدارسين الى ان استعمال تعبير الاقتصاد السياسي من طرف (انطوان ديمونكريستيان) كان يهدف من خلاله إعطاء جملة من الإرشادات والنصائح التي يأخذ بها الأمير أو الحاكم حتى يدير مالية المدينة أو الدولة، ولو أمعنا النظر لوجدنا أنه كان يقصد (السياسة الاقتصادية) وليس علم الاقتصاد السياسي وهذا خلــط وقع فيه ديمونكريستيان لأن الفرق كبير بين المصطلحين:

الاقتصاد السياسي: علم نظري شامل له موضوعه ومناهجه، ونظرياته وقوانينه

السياسية الاقتصادية: فن عملي جزئي يعتمد في غالب الأحيــان على العلم النظري، وهي تشير في معناها الى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية (شركة، مصنع...) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية او اجتماعية أو سياسية.

ا/ تعريف الاقتصاد السياسي

نظرا لتعدد تعريفات الاقتصاد السياسي وصعوبة جمعها وتصنيفها، سوف نقوم بعرض مجموعة من التعريفات لبيان محتوى الافكار والاسس التي تقوم عليها، وما يُوجه لها من انتقادات وردود.

أ.1: التعريف على أساس فكرتي إشباع الحاجات وتكوين الثروات:

1- **فكرة إشباع الحاجات:** يرى أصحاب هذا الرأي أن الاقتصاد السياسي ينظر له على اساس الغاية التي يهدف الانسان من ورائها الى مزاولة نشاطه الاقتصادي، وبالتالي فهم يروا أن إشباع الحاجات هي الغاية الاساسية التي تحدد ما يدخل في نطاق الاقتصاد.

ولكن يؤخذ على هذا التعريف بأنه يعطي للاقتصاد نطاقا اوسع من حقيقته، فمثلا: قراءة كتاب أو زيارة متحف لا يمكن القول أن هذه الانشطة تدخل ضمن نطاق الاقتصاد، لذا فإن الحاجات المادية هي التي تدخل حيز الاقتصاد مامدام أن النشاط الانساني ينصب على إشباعها، ورغم ذلك فاقتصارنا على الحاجات المادية فقط، يجعل من تعريف الاقتصاد ضيق النطاق، لأن الغاية الاساسية هي الوصول الى تعريف شامل لكل ما هو مادي وغير مادي من الحاجات التي يتعلق بها النشاط الاقتصادي، تعريف يفسح مجالا لكل الاسباب التي بمكن أن توحي بهذا النشاط.

2- فكرة تكوين الثروة: يرى أصحاب هذا الاتجاه وعلى رأسهم آدم سميث وجون استيوارت ميل، ان علم الاقتصاد هو "علم دراسة قوانين زيادة الثروة"، أما الاقتصادي ألفريد مارشال فيعرفه بأنه: "دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية"، حيث يرى أن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية، فهو منن ناحية دراسة للثروة، ومن ناحية أخرى هو جزء من دراسات الانسان.

ويعرفه بعض الاقتصاديين بأنه: " معرفة القوانين المتعلقة بانتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها".

لقد واجهت هذه التعريفات انتقادات على اساس ان الثروة بحسبهم تعني الأموال المادية فقط، في حين توجد الى جانبها، الخدمات التي هي في الحقيقة ثروة غير

مادية، ورغم ذلك لها قيمتها وفوائدها، كالخدمات التي يقدمها الاساتذة والاطباء وغيرهم، فمن غير المعقول ألا يضعها علم الاقتصاد بعين الاعتبار.

أ.2 التعريف على اساس فكرة التبادل:

يرى اصحاب هذا التيار ان غرض علم الاقتصاد هو النشاط التبادلي القائم بين الافراد في المجتمعات، لذلك يعرفونه بأنه: "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما يملكه ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، مما يسمح بقيام عملية انتاج الاموال والسلع وسداد الحاجات".

من هذا التعريف نستخلص عدة نتائج:

- الاقتصاد السياسي علم خاص بالمجتمعات البشرية.
- الاقتصاد السياسي علم اجتماعي، حيث لا يوجد اقتصاد فردي، فالعلاقة التي تتشكل بين الفرد والسلع المادية ليست علاقة اقتصادية حسب اصحاب هذه النظرة، فتخلي الفرد عن حاجة بمقابل حاجة أخرى يظهر لنا النشاط الاقتصادي.
- الفعل الاقتصادي يختلف عن الفعل المجاني، أي أن العملية الاقتصادية تتعلق بالاخذ والعطاء بالمقابل عكس االفعل المجاني، ورغم ذلك ينتظر منه ولة اعتراف بالجميل.
- إن عملية التبادل تتم بواسطة النقد الذي هو مقياس الاسعار، فهناك من يرى ان الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الظواهر الاجتماعية من وجهة نظر الاسعار، فإدخال النقود في عالم الاقتصاد له دور كبيرفي الحياة الاقتصادية.

ورغم ذلك فقد وجهت لهذا التعريف عدة انتقادات أهمها:

- نشاط الفلاح الذي ينتج ما يكفيه دون الحاجة لفعل المبادلة.
- نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع.
- استبعاد نشاط العائلة من النشاط الاقتصادي،حيث ان النشاط في العائلة يتم دون مقابل في الغالب.

أ.3 تعريف الاقتصاد السياسي على أساس الندرة:

إن الهدف الاساسي لعلم الاقتصاد حسب اصحاب هذا الاتجاهـ هو الكفاح ضد الندرة، لهذا نجد العالم الاقتصادي (روبنز) يعرفه بأنه: "ذلك العلم الذي يدرس سلوك الانسان، فيما يخص العلاقات بين الغايات والوسائل المحدودة ذات الاستعمالات المتعددة"

فالندرة حسب هذا التعريف هي أساس الظاهرة الاقتصادية، بحيث أن علم الاقتصاد يدرس نشاط الافراد الناتج عن الموارد التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق أهدافهم، رغم حاجات الانسان متعددة وتحدها ندرة الاشياء وعدم كفايتها لاشباع حاجاته وتحقيق غاياته، اضافة للقيود التالية:

-على الانسان أن يكيف احتياجاته وفق عمر الزمن الضيق الذي يعيشه، فالحياة قصيرة نسبيا وللوقت قيمته.

-من ناحية بسيكولوجية لا يمكن للانسان ان يستفيد من كل شيء دفعة واحدة.

-قلة الوسائل التي تشكل حدودا في وجه الانسان مما يصعب عليه سد احتياجاته.

إن هذه القيود تفرض على الانسان القيام بعملية الاختيار بين الغايات المتعددة، وعليه أن يقوم بتقدير يوصله لاستخدام الموارد المتاحة بطريقة مثالية ليتمكن من تحقيق أكبر قدر من اشباع حاجاته.